الملخص التنفيذي لتقرير

تقييم الأداء الحكومي

في تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة للأردن ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP

2016 - 2018

مركز الحياة - راصد

تشرين ثاني/نوفمبر 2018

الملخص التنفيذي لتقرير
تقييم الأداء الحكومي في تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة للأردن ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP
2016 - 2018

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

تشرين ثاني/نوفمبر 2018

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة - راصد

المحامي راغب شريم

مدير برنامج راصد لمراقبة الأداء الحكومي

سامي غنه جق **م. أمل المهايرة**

كمال قاسم

تصميم وإخراج فني

تم تنفيذ هذا التقرير بدعم سخي من الشعب الأمريكي ومن خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، ويعتبر هذا المحتوى من مسؤولية مركز الحياة - راصد، ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، أو آراء الحكومة الأمريكية.

©جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة - راصد 2018

تنويه: جميع الرسومات التوضيحية الواردة في هذا التقرير خاصة بمركز الحياة - راصد

المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	7
مركز الحياة - راصد	8
منهجية التحليل والعمل	9
مقارنة بين درجة تحقق التزامات خطط الأردن الثلاث ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة	11
نتائج التقرير	12
نسب تحقق الالتزامات ضمن الخطة الوطنية الثالثة لشراكة الحكومات الشفافة 2016 - 2018	13
مقارنة انجاز الحكومة في تنفيذ الخطة الثالثة ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة خلال السنة الأولى والثانية من عمر الخطة	14
ملخص إنجاز الحكومة لتنفيذ الخطة الثالثة ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP	15
أولاً: الالتزامات التي تحققت بشكل كامل	15
ثانياً: الالتزامات التي تحققت بشكل جزئي	18
ثالثاً: الالتزامات التي تحققت بشكل محدود	23
التوصيات	25

مقدمة

يعمل مركز الحياة – راصد من خلال برنامج راصد لمراقبة الأداء الحكومي على مراقبة وتقييم الأداء الحكومي في تنفيذ العديد من الخطط الإصلاحية بما فيها خطط الحكومة ضمن مبادرة الشراكات الحكومية الشفافة OGP حيث أصدر راصد تقاريره حول أداء الحكومة في تنفيذ خططها الأولى والثانية ضمن المبادرة، ويأتي هذا التقرير بجهد من مركز الحياة – راصد لتقييم الخطة الوطنية الثالثة للأردن 2016 – 2018، حيث يغطي هذا التقرير إنجازات الحكومة لتنفيذ الخطة م من بداية عمرها حتى نهاية تشرين أول 2018. تم تنفيذ هذا التقرير بدعم سخي من الشعب الأمريكي ومن خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، ويعتبر هذا المحتوى من مسؤولية مركز الحياة - راصد، ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، أو آراء الحكومة الأمريكية.

ويهدف التقرير لإطلاع المواطنين و مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية على خطة الأردن الثالثة 2016 - 2018 ضمن مبادرة الشراكات الحكومية المفتوحة OGP من حيث محتواها والجهات المسؤولة عن تنفيذها ومدى التزام الجهات المسؤولة عن التنفيذ بالإطار الزمني المحدد لها، إضافة لسير العمل بها ومستوى الإنجاز لكل التزام على حدة.

واستمراراً لنهج راصد في تعزيز التشاركية والاشتباك الإيجابي بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية، فقد عمل راصد على التواصل مع كافة الجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الخطة للاستعلام منهم عن إنجازاتهم في الالتزامات المسؤولين عن تنفيذها ضمن الخطة، وقد لاحظ فريق راصد استجابة سريعة تنم عن المزيد من الانفتاح الحكومي في العمل والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وللمزيد من الشفافية والمهنية يورد راصد تالياً أسماء الجهات الحكومية التي استجابت وتعاونت مع فريق البحث والتي نتقدم لها بخالص الشكر والتقدير متمنين مزيداً من التشاركية بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني:

1. وزارة العدل
2. مكتب وزير الدولة لشؤون الإعلام
3. المنسق الحكومي لحقوق الإنسان
4. وزارة تطوير القطاع العام سابقا
5. وزارة الصحة
6. وزارة المالية
7. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
8. هيئة الإعلام
9. وزارة البيئة
10. المكتبة الوطنية
11. وحدة الإنجاز الحكومي
12. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
13. وزارة الداخلية.
14. وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.
15. المركز الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

مركز الحياة - راصد

مركز الحياة - راصد هو مؤسسة مجتمع مدني أردنية غير حكومية نشأت في العام 2006 بهدف تعزيز المسائلة والحاكمية والمشاركة وتقبل الاخر، ضمن إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون مع الأخذ بعين الاعتبار ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في السياسات والخطط العامة، ويعمل مركز الحياة من خلال برنامجين رئيسيين هما: برنامج المسائلة، وبرنامج مكافحة الفكر المتطرف.

وللمركز ما يقارب من عشر سنوات من الخبرة في مجال التدريب والأبحاث القانونية والتحليل، بالإضافة إلى وجود قسم خاص يقدم خدمات البحث والتدريب على المستويين المحلي والدولي هذا ويمتلك المركز شبكة خاصة من المدربين، الخبراء،المستشارين القانونيين والباحثين الأكفاء الذين يعملون على المستويين المحلي والدولي ضمن خبرات مركز الحياة.

يركز برنامج راصد لمراقبة الأداء الحكومي على تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة الشعبية وذلك من خلال تتبع وتقييم الخطط الحكومية الإصلاحية وتقديم تقارير حول إنجازات الحكومة ومدى تقدم سير العمل في الخطط، بهدف تقديم صورة واضحة للحكومة والمواطنين والمجتمع المدني تبين واقع حال الخطط ومدى التقدم والتحديات التي تواجهها، إضافة لتقديم توصيات مستمدة من المعايير الدولية والممارسات الفضلى التي من شأنها تعزيز عمل الحكومة على تنفيذ خططها الإصلاحية، كما يعمل البرنامج بالتزامن مع المراقبة والتقييم على بناء قدرات الموظفين الحكوميين في مواضيع مختلفة بهدف تمكينهم من مواكبة أفضل الممارسات في العالم ومساعدتهم على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات بالشكل الأفضل لخدمة المواطن.

كما يعمل البرنامج على تقييم المواقع الالكترونية الحكومية والرسمية للوقوف على مواضع القوة والضعف فيها بما يسهم بوصول المعلومات للمواطن والمستخدم، ويعزز من حق المواطن في المساءلة والمشاركة الشعبية من خلال المواقع الالكترونية، إضافة لتقديم بطاقات تقييم أداء لكل موقع الكتروني على حدة لمساعدة الجهة المسؤولة عنه لتطويره وتجويده.

منهجية التحليل والعمل

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق بحث متخصص من باحثين مركز الحياة - راصد، وقد حرص الباحثون على أن يكون هذا التقرير تقريراً موضوعياً يتصف بالدقة والمهنية والشمولية والحياد وتوثيق كافة المعلومات التي يحتويها.

وبناءً على الخبرة المتراكمة لفريق البحث في تقارير الرقابة والتقييم، فقد تم تطوير منهجية البحث باستخدام عدد من الأساليب البحثية التالية:

1. تحليل وبحث أدبي باستخدام المصادر المطبوعة والإلكترونية المتوفرة على الإنترنت، والتي اشتملت على مواد إخبارية وتصريحات وتقارير حكومية وغير حكومية محلية ودولية ومحتويات من مواقع إلكترونية حكومية ورسمية ومواقع إخبارية.
2. مقابلات واجتماعات مع أصحاب المصلحة من المسؤولين الحكوميين والخبراء ومؤسسات المجتمع المدني.
3. مقابلات واجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الالتزامات، للوقوف على مدى أثر الالتزامات عليهم، وتقييمهم للالتزامات.

وقد نفذ فريق البحث الزيارات والاجتماعات التالية لكل من الجهات الحكومية والخبراء وأصحاب المصلحة:

الجدول رقم (1): زيارات فريق البحث للجهات الحكومية

المؤسسة الحكومية	تاريخ الزيارة
وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	10 كانون الأول 2017
وزارة المالية	11 كانون الأول 2017
وزارة الصحة	خلال السنة الأولى: 19 كانون الأول 2017 / خلال السنة الثانية: 18 تشرين الأول 2018
وزارة البيئة	خلال السنة الأولى: 28 كانون الأول 2018 / خلال السنة الثانية: 18 تشرين الأول 2018
هيئة الإعلام	8 تشرين الأول 2018
وحدة الإنجاز الحكومي	9 تشرين الأول 2018
المكتبة الوطنية	9 تشرين الأول 2018
وزارة العدل	11 تشرين الأول 2018

الجدول رقم (2): زيارات فريق البحث للخبراء وأصحاب المصلحة

صاحب المصلحة/ الخبير	تاريخ الزيارة
خبيرة البيئة م. ربى الزعبي	13 كانون الأول 2017
الخبير باتر وردم	13 كانون الأول 2017
جمعية انا انسان لحقوق الأشخاص ذوي اعاقة	19 كانون الأول 2017

الجدول رقم (3): اجتماعات أصحاب المصلحة

الإلتزام	طبيعة الحضور	تاريخ الزيارة
الالتزام الثاني: تعزيز التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام معلومات نظام العدالة	ممثلين عن وزارة العدل: مساعد الأمين العام، المدير الإداري لمحكمة بداية عمان - ممثلين عن المجلس الأعلى لذوي الإعاقة - ناشطين حقوقيين - مؤسسات مجتمع مدني - أشخاص من ذوي الإعاقة وذويهم - محامين	23 كانون الثاني 2018
الإلتزام الثالث: تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام	ممثلين عن هيئة الإعلام - ممثلين عن رئاسة الوزراء - صحفيين وإعلاميين - ناشطين حقوقيين - مؤسسات مجتمع مدني	24 كانون الثاني 2018
الالتزام الرابع: تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل بها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء	ممثلين عن وزارة تطوير القطاع العام سابقا - ممثلين عن مركز تكنولوجيا المعلومات - مؤسسات مجتمع مدني	24 كانون الثاني 2018

ولهدف تقييم مدى تنفيذ الحكومة لالتزامات الخطة، وتحديد درجة تحققها، قسم فريق البحث درجة التحقق إلى أربع درجات: تحقق بشكل مكتمل، تحقق بشكل جزئي، تحقق بشكل محدود ولم يبدأ التنفيذ، ويبين الشكل الآتي المنهجية التي الاستناد عليها لتصنيف الالتزامات:

واستمراراً للمنهجية التشاركية في العمل على تعزيز تنفيذ الالتزامات مع الجهات الحكومية المسؤولة عنها، يعمل فريق راصد وبعد عرض النتائج الأولية للتقرير، على إرسال نسخة منه للجهات المعنية لإضافة تعليقاتهم وملاحظاتهم حوله بشرط تزويد فريق البحث بأدلة واضحة تدعم تعليقاتهم وتعديلاتهم ليتم بعدها إطلاق التقرير بصورته النهائية.

مقارنة بين درجة تحقق التزامات خطط الأردن الثلاث ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة

	الخطة الأولى 2012 - 2013	الخطة الثانية	الخطة الثالثة
مكتمل	19.0%	69.0%	36.4%
جزئي	13.0%	5.0%	45.5%
محدود	42.0%	10.0%	18.1%
لم يبدأ	19.0%	15.0%	0.0%
غير واضح	7.0%	0%	0%

نتائج التقرير

الرقم	النص	الإطار الزمني	التقييم
1	تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول الى المعلومات	2018/11/30 - 2017/1/1	تحقق بشكل جزئي
2	تعزيز التسهيلات البيئية المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام معلومات نظام العدالة	2017/12/30 - 2017/1/1	تحقق بشكل محدود
3	تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام	2018/6/30 - 2017/1/1	تحقق بشكل جزئي
4	تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى والتعامل بها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء		
4 أ	الشكاوى والمظالم المتعلقة بالانتهاكات الواقعة على المواطنين	2018/11/30 - 2017/1/1	تحقق بشكل محدود
4 ب	الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المتعلقة بتقديمها	2017/1/1 - مستمر	تحقق بالكامل
5	إصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية واجراء انتخابات مجالس المحافظات في العام	2017/3/30 - 2017/1/1	تحقق بالكامل
6	تطوير مستوى الرعاية الصحية وحوسبة القطاع وربطه إلكترونياً	2018/8/30 - 2017/2/1	تحقق بشكل جزئي
7	تطوير مرصد تفاعلي لرصد تنفيذ الخطط الحكومية والتقدم المحرز في إنجازها من قبل المواطن	2017/8/20 - 2017/1/1	تحقق بشكل جزئي
8	تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي	2017/1/30 - 2017/1/1	تحقق بالكامل
9	تطوير سياسات شفافة وتشاركية فيما يخص تحديات التغيرات المناخية	2018/6/30 - 2017/9/30	تحقق بالكامل
10	تنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة	2018/12/30 - 2017/1/5	تحقق بشكل جزئي

نسب تحقق الالتزامات ضمن الخطة الوطنية الثالثة لشراكة الحكومات الشفافة 2016 - 2018

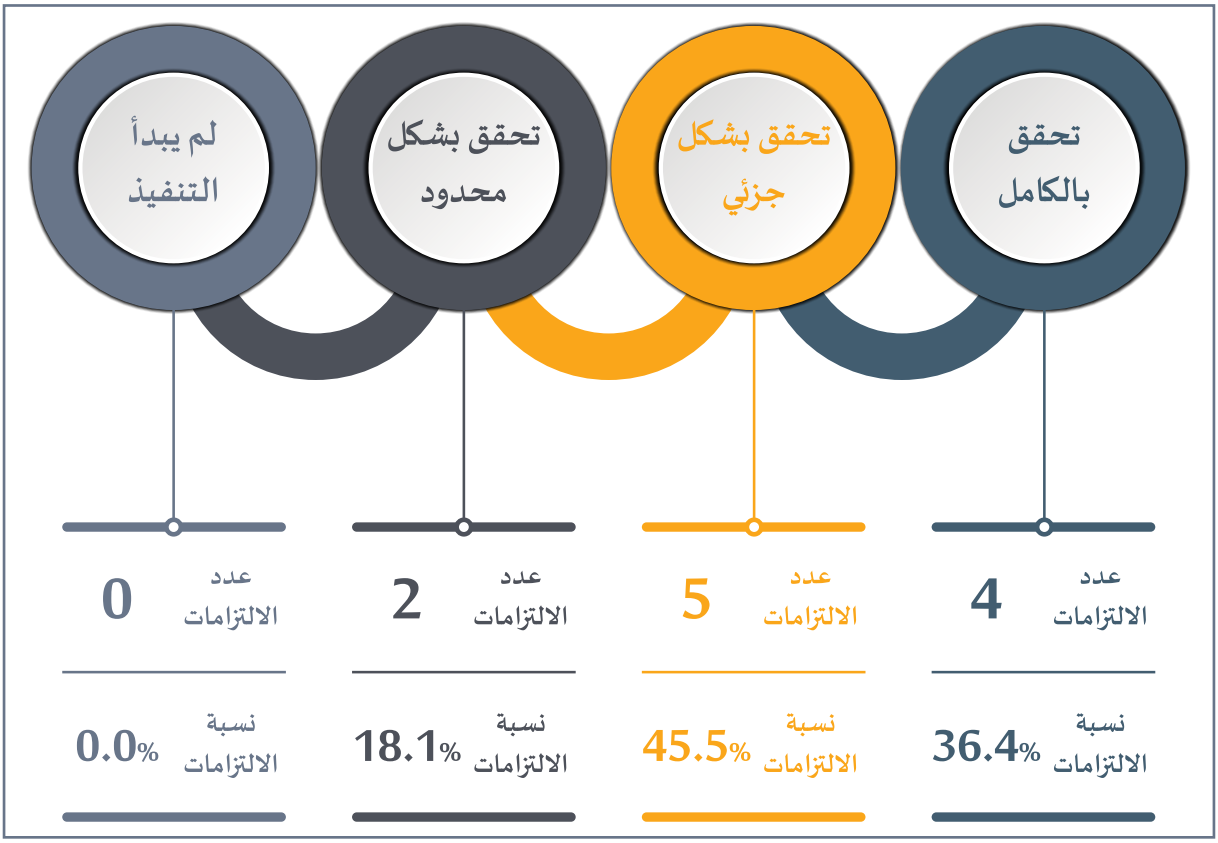

مقارنة انجاز الحكومة في تنفيذ الخطة الثالثة ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة خلال السنة الأولى والثانية من عمر الخطة

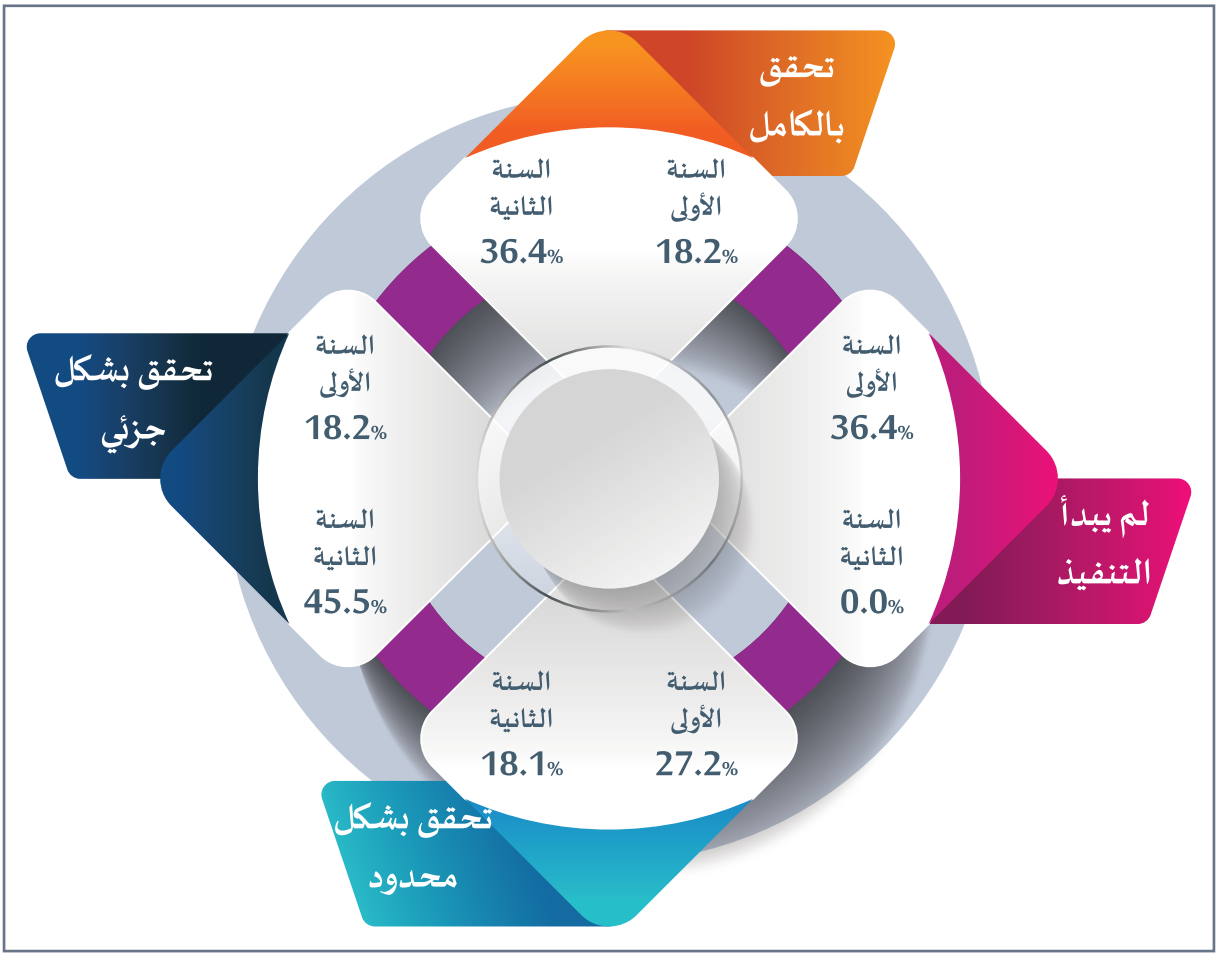

ملخص إنجاز الحكومة لتنفيذ الخطة الثالثة ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP

أولاً: الالتزامات التي تحققت بشكل كامل

وهي الالتزامات التي تحققت جميع مؤشرات الأداء التابعة لها، وقد تحقق من الخطة أربعة التزامات هي:

الالتزام الرابع/ ب تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المتعلقة بتقديمها ومتابعتها والتعامل بها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء

مؤشر التنفيذ	الانجاز	
1. إصدار نظام تشريعي (نظام/تعليمات) يُمأسس وجود نظام مركزي لاستقبال الشكاوى على الخدمات الحكومية.	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ.إصدار نظام تطوير الخدمات الحكومية رقم (156) لسنة 2016، الذي أوكل لوزارة تطوير القطاع العام صلاحيات لإنشاء نظام مركزي لاستقبال الشكاوى على الخدمات الحكومية. ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية : ب. إصدار التعليمات التنظيمية والإجرائية لمنصة (بخدمتكم) لسنة 2018	مكتمل
2. إطلاق النظام الإلكتروني الخاص باستقبال الشكاوى المتعلقة بالخدمات والبيئة المحيطة بتقديمها.	ما تم تنفيذه خلال عمر الخطة: أ. تطوير آلية استقبال الشكاوى من خلال إطلاق نسخة محدثة من منصة "بخدمتكم" ، تمكن للمواطن إرسال الاستفسارات، والشكاوى، والاقتراحات، والثناءات للحكومة، بالإضافة إلى الإبلاغ عن المخالفات، من خلال عدة طرق هي:تطبيق بخدمتكم والدردشة الذكية (chatbot) من خلال الماسنجر على الفيس بوك، ومركز الاتصال الوطني على الرقم 5008080 06، وبوابة الحكومة الإلكترونية	مكتمل
3. إتاحة النظام لاستقبال الشكاوى وتوفير النظام كتطبيق على الهواتف النقالة/موقع وزارة تطوير القطاع العام/مركز الاتصال الوطني/بوابة الحكومة الإلكترونية.	ما تم تنفيذه خلال عمر الخطة: أ. تطوير تطبيق "بخدمتكم" بحيث يمكن للمواطن إرسال الاستفسارات، والشكاوى، والاقتراحات، والثناءات للحكومة، بالإضافة إلى الإبلاغ عن المخالفات، من خلال التطبيق	مكتمل
4. عقد ورشة عمل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية لشرح النظام وآلية عمله.	ما تم تنفيذه خلال عمر الخطة: أ. تنظيم ورش عمل توعوية لضباط ارتباط وحدة إدارة الشكاوى في الدوائر الحكومية حول نظام إدارة الشكاوى ومنصة(بخدمتكم)	مكتمل
5. إطلاق حملة ترويج النظام الإلكتروني لمختلف قنوات استقبال الشكاوى.	ما تم تنفيذه خلال عمر الخطة: أ. الترويج لمنصة "بخدمتكم" بكافة قنواتها	مكتمل
6. إصدار ونشر تقارير ربعية بالشكاوى التي يستقبلها النظام ومتابعة معالجتها مع الدوائر المعنية بالإضافة الى تقرير الشكاوى العالقة.	ما تم تنفيذه خلال عمر الخطة: أ. تعمل وزارة تطوير القطاع العام منذ العام 2014 على إصدار تقارير ربع سنوية حول الشكاوى المقدمة على الخدمات الحكومية، وتقارير سنوية بالشكاوى العالقة. ب. إعداد تقرير خاص حول الشكاوى الواردة حول تطبيق "بخدمتكم"	مكتمل

الالتزام الخامس: إصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية واجراء انتخابات مجالس المحافظات في العام

مؤشر التنفيذ	الانجاز	
1. إقرار مشروع نظام تقسيم الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات من قبل مجلس الوزراء	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. إقرار نظام الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات بتاريخ 21 أيلول 2016	
2. إقرار النظام الداخلي لمجالس المحافظات من قبل الحكومة	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. صدور النظام الداخلي لمجالس المحافظات رقم (175) بتاريخ 17 تشرين الثاني 2016 ب. صدور النظام المالي لمجالس المحافظات 6 آذار 2017	
3. حملة لشرح قانون اللامركزية وطريقة عمل انتخابات مجالس المحافظات 3.1. تنفيذ عدد من الدورات التدريبية وورش العمل التثقيفية حول قانون اللامركزية في مختلف أنحاء المملكة حيث ستكون الفئات المستهدفة حسب خطة التوعية والتثقيف على سبيل المثال ولا الحصر: فئات الشباب، فئات المرأة، الجمعيات، ومنظمات المجتمع المدني وطلاب الجامعات الحكومية والخاصة والأحزاب والمجتمع المحلي والأشخاص ذوي الإعاقة. (سيتم تنفيذ الأنشطة من قبل وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية).	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. إطلاق حملة لشرح قانون اللامركزية وطريقة عمل انتخابات مجالس المحافظات	
4. إجراء الانتخابات لمجالس المحافظات	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. إجراء الانتخابات لمجالس المحافظات في تاريخ 15 آب 2017 ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: ب. إعادة إجراء الانتخابات لمجلس محافظة العاصمة في دائرتي 28 و 29 "منطقة الموقر" بتاريخ 20 تشرين الأول 2018 وذلك بسبب الاعتداءات التي حدثت على بعض صناديق الدائرة في انتخابات 2017	

الالتزام الثامن: تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي

مؤشر التنفيذ	الانجاز	
1. نشر الحسابات الحكومية المجمعة لعام 2015، بهدف زيادة الشفافية والافصاح المالي بحسب قرارات مجلس الوزراء المنشورة في الجريدة الرسمية عدد رقم 5411	ما تم تنفيذه خلال عمر الخطة: أ. إصدار البيانات المالية المجمعة لعام 2015، والتي تتضمن البيانات المالية لكل من الموازنة العامة للدولة وموازنة الوحدات الحكومية المستقلة ب.إصدار الحساب الختامي للعامين 2016 و 2017 ج. إصدار الحسابات الختامية للوحدات الحكومية للعامين 2016 و 2017	مكتمل
2. صدور تعليمات حكومية لكافة دوائر الحكومة بتقديم جدول زمني ومنتظم للافصاح عن بياناتها المالية	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. قامت جميع الدوائر الحكومية بالإفصاح عن بياناتها المالية في شهر نيسان وفقا للمادة 11/ب من قانون موازنات الوحدات الحكومية .	مكتمل

الالتزام التاسع: تطوير سياسات شفافة وتشاركية فيما يخص تحديات التغيرات المناخية

قامت الحكومة الأردنية بتنفيذ الإجراءات التالية التي تصب في موضوع الإلتزام إضافة للعمل على تنفيذ مؤشرات الالتزام:

أ. الإنتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من من مشروع «ملوثات المناخ قصيرة الأمد SNAP الذي تضمن عمل ورشات توعية في المحافظات حول ملوثات الهواء.

ب.المرحلة الثانية من «مشروع النهضة بالمزارعين والمناطق الفقيرة في منطقة وادي الأردن» حيث يعمل المشروع على تحضير قاعدة بيانات حول مخاطر التغير المناخي التي ستتعرض لها المنطقة، وإرسالها عبر الرسائل القصيرة للمزارعين

مؤشر التنفيذ	الانجاز	
1. تطوير سياسات تستند الى المعايير الدولية الفُضلى من خلال العمل مع المراكز العلمية والبحثية في الأردن، بالاستناد الى سياسة التغيير المناخي المُعدة في 2013.	أ. تم اعداد سياسة التغير المناخي من قبل وزارة البيئة في العام 2013، وتشمل السياسة الأعوام 2013-2020	مكتمل
2. وضع المعرفة المتوفرة بين يدي الجمهور من خلال نشرها على نحو يسهل فهمه واستيعابه، من خلال العمل على مع الصحف ووسائل الإعلام، ومن خلال تعزيز إطار نشر البلاغات الوطنية لانبعاثات الغازات الدفيئة في الأردن.	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ.إعداد تقرير الأردن الأول لتحديثات بلاغات التغير المناخي لعام 2017 باللغة الإنجليزية ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: ب.ترجمة تقرير الأردن الأول لتحديثات بلاغات التغير المناخي لعام 2017 باللغة العربية	مكتمل
3. العمل مع البرلمان للنظر فيما يلزم من إجراءات تشريعية في الجانب المتعلق بالعمل الوقائي.	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. إقرار «قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017» ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: ب. إعداد مسودة نظام داخلي للتغير المناخي وطرحه للتعليقات العامة	مكتمل

ثانياً: الالتزامات التي تحققت بشكل جزئي

وهي الالتزامات التي تحققت فيها مؤشرات الأداء التابعة لها بشكل متوسط – مرتفع لكنها لم تكتمل جميعها، وقد تحقق التزامان بشكل جزئي وهما:

الالتزام الأول: تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول إلى المعلومات

مؤشر التنفيذ	الانجاز	
1. مراجعة متخصصة لمنظومة التشريعات الأردنية؛ تشكيل فريق وطني للمراجعة يضم مؤسسات المجتمع المدني	ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: أ. إجراء مراجعة شاملة لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات بالتشارك مع مؤسسة المجتمع المدني "مركز العالم العربي لتنمية الديمقراطية"	محدود
2. وضع مصفوفة تُبين العوائق والعقبات ومواضع الإشكال في القوانين والتشريعات	ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: أ. تصميم مصفوفة تحليلية لنقاط الضعف والقوة في قانون ضمان حق الحصول على المعلومات	مكتمل
3. تطوير ورقة سياسات تتضمن توصيات للتعديلات والممارسات الفضلى الممكنة	ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: أ. .وضع مقترحات وتوصيات لتعديل بعض المواد في قانون ضمان حق الحصول على المعلومات	مكتمل
4. طرح حزمة المراجعة أمام البرلمان الأردني لإجراء التعديلات المناسبة		لم يبدأ

الالتزام الثالث: تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام

مؤشر التنفيذ	الانجاز	
1. إنشاء إطار وطني ذي دور استشاري للأطراف ذات المصلحة في مجال حرية الإعلام (الحكومة، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، النقابات، الخبراء).	ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: أ. تعديل تعليمات لجنة الشكاوى المشكلة بموجب المادة 4 من قانون الإعلام المرئي والمسموع لتصبح الإطار الوطني ذي دور استشاري للأطراف ذات المصلحة في مجال حرية الإعلام (الحكومة، وسائل الإعلام، المجتمع المدني، النقابات، الخبراء)	جزئي
2. جمع كافة التوصيات والاقتراحات المتعلقة بتحسين الحريات الإعلامية من كافة المصادر.	ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: أ. إرسال كتب رسمية إلى 27 جهة من منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية المختصة وممثلي وسائل الإعلام من صحف رسمية لطلب مقترحات وتوصيات لتحسين الحريات الإعلامية ب. إصدار تصريح صحفي عبر وسائل الإعلام لطلب مقترحات وتوصيات لتحسين الحريات الإعلامية ج. العمل مع مؤسسة المجتمع المدني (شبكة الإعلام المجتمعي) على إعداد 4 دراسات (أوراق موقف) لجمع التوصيات على أربعة محاور هي المحور التشريعي، المحور السياسي، المحور المجتمعي، والمحور المهني.	مكتمل
3. إنشاء آلية لإشراك الجمهور في نقاش وإثراء المواضيع المتعلقة بحرية الإعلام (منصة إلكترونية تفاعلية).	ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: أ. إنشاء صفحة على موقع الفيس بوك خاصة بلجنة الشكاوى واعتمادها بالإضافة لصفحة الهيئة الرسمية على موقع الفيس بوك كآلية لإشراك الجمهور في نقاش وإثراء المواضيع المتعلقة بحرية الإعلام ب. تحديث الموقع الالكتروني لهيئة الإعلام بحيث يسهل الدخول على تطبيق الماسنجر للبدء بحديث تفاعلي مع موظفي الهيئة	مكتمل

الالتزام السادس: تطوير مستوى الرعاية الصحية وحوسبة القطاع وربطه الكترونياً

مؤشر التنفيذ	الانجاز	
1. قيام وزارة الصحة والأجهزة التابعة لها بإجراء مسح ميداني للمعلومات المتعلقة بخصائص المناطق التي توجد بها المستشفيات العامة التابعة لها، بحيث يتم تحديد طبيعة احتياجات الرعاية الصحية المطلوبة في المناطق.	ما تم تنفيذه خلال عمر الخطة: أ. مجموعة زيارات تفقدية لعدد من المستشفيات والمراكز الصحية	جزئي
2. إجراء فحص لمتطلبات إدخال البيانات والمعلومات في المراكز الصحية 3. إجراء تقييم لإمكانيات المستشفيات التقنية من زاوية المعدات والتجهيزات والخبرة	ما تم تنفيذه خلال عمر الخطة: أ. عمل استبيانات خاصة وتوزيعها على كافة المستشفيات التابعة للوزارة ومديريات الصحة في كافة المحافظات لحصر أعداد أجهزة الحاسوب والطابعات والماسحات الضوئية ومدى كفاءتها وعدد العاملين من حملة المؤهلات العلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومعلومات عن جميع العاملين في وحدة تكنولوجيا المعلومات	جزئي
4. تدريب للكادر الطبي يشمل تدريب الاطباء على كيفية تعبئة وإدخال النماذج الإلكترونية مثل التبليغ عن الوفيات، التصنيف والترميز الدولي لأسباب الوفيات، والتصنيف والترميز الدولي لأسباب الامراض؛ في مستشفيات وزارة الصحة، بالإضافة الى تدريب الكادر الطبي للإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة (بحسب مقترح من مؤسسة ميزان لحقوق الانسان)		لم يبدأ
5. البدء في توفير احتياجات البنية التحتية للربط الإلكتروني مثل المعدات والشبكة في مستشفيات وزارة الصحة	ما تم تنفيذه خلال عمر الخطة: أ. حوسبة 163 موقع شملت 20 مستشفى و143 مركز صحي ب. البدء بتنفيذ مشروع التحول الإلكتروني لوزارة الصحة ج. تجهيز البنية التحتية لمديريتي صحة مادبا و الطفيلة لتزويد المديريتين بسيرفرات جديدة لدعم إمكانياتها التكنولوجية د. شراء 150 جهاز حاسوب و40 ماسح ضوئي للوزارة خلال عام 2017، وشراء 300 حاسوب لمديرات الصحة والمستشفيات التابعة لها خلال عام 2018 ز. طرح عطاء لربط وزارة الصحة مع الجهات التابعة لها على شبكة واحدة باستخدام تكنولوجيا (MPLS)	جزئي

الالتزام السابع: تطوير مرصد تفاعلي لرصد تنفيذ الخطط الحكومية والتقدم المحرز في إنجازها من قبل المواطن

* تم اعتماد الموقع الالكتروني الخاص بخطة تحفيز النمو الاقتصادي كبوابة لتنفيذ الالتزام

مؤشر التنفيذ	الانجاز	
1. إطلاق البوابة المركزية الإلكترونية www.plan.gov.jo كجزء من برنامج الأردن 2025	تم اطلاق البوابة الالكترونية www.egp.jo بدلاً عن (www.plan.gov.jo) كجزء من برنامج الأردن 2025 خلال الفترة 2018/1/1 - 2018/4/30، وقد نشرت البوابة وبشكل شهري مدى الإنجاز في 522 مشروع حكومي ضمن 17 قطاع، وهي مشاريع ضمن خطة تحفيز النمو الاقتصادي التي اقرتها الحكومة بتاريخ 3\5\2018 إلا أن هذه الخطة هي جزء من مجموع الخطط الموجودة في برنامج الأردن 2025	جزئي
2. اعتماد إجراءات لإلزام دوائر الجهاز العام بنقل المعلومات عبر البوابة	تم اعتماد إجراءات لإلزام دوائر الجهاز العام بنقل المعلومات عبر البوابة وتخصيص ضباط ارتباط بين الدوائر وإدارة البوابة لنقل هذه المعلومات في 2018/3/30.	جزئي
3. تخصيص ضباط ارتباط بين الدوائر وإدارة البوابة؛	تخصيص وتدريب ضباط ارتباط لخطة تحفيز النمو الاقتصادي بين الدوائر وإدارة البوابة	جزئي
4. وضع جدول منتظم لنقل المعلومات من الدوائر عبر البوابة	وضع جدول منتظم لنقل المعلومات المتعلقة بخطة تحفيز النمو الاقتصادي من الدوائر عبر البوابة	جزئي
5. تصميم نظام للكشف الدوري على كفاءة المعلومات والبيانات التي تقدمها البوابة وسهولة استخدامها من قبل المواطنين من خلال استبيانات دورية على الموقع الإلكتروني ومن خلال وسائل ميدانية لقياس الراي (عينة عشوائية، مقابلات هاتفية، زيارة دوائر الجهاز العام).	تم تصميم نظام للكشف الدوري على كفاءة المعلومات والبيانات التي تقدمها البوابة وسهولة استخدامها من قبل المواطنين من خلال استبيانات دورية على الموقع الإلكتروني ومن خلال وسائل ميدانية لقياس الرأي	جزئي

الالتزام العاشر: تنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة

مؤشر التنفيذ	الانجاز	
1. تشكيل لجنة مشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة بعضوية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجمعية الأردنية للمصدر المفتوح وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني.	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. تشكيل لجنة مختصة في متابعة سياسة البيانات المفتوحة برئاسة مدير السياسات والاستراتيجيات في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في 3 كانون أول 2017	مكتمل
2. طرح مسودة لسياسة إتاحة البيانات المفتوحة للتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة ومن ضمنها المجتمع المدني	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. إعداد مسودة سياسة إتاحة البيانات الحكومية المفتوحة في كانون الأول 2016 وطرحها للاستشارة العامة	مكتمل
3. إتمام واستكمال الصياغة النهائية لمسودة السياسات ورفعها لإقرارها من قبل مجلس الوزراء	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. إقرار سياسة البيانات الحكومية المفتوحة في 26 تموز 2017	مكتمل
4. نشر والإعلان عن المعايير التي يتوجب على الحكومة استخدامها للإفصاح عن البيانات المفتوحة، وبما في ذلك طرائق جمع وتخزين هذه البيانات لضمان إمكانية استخدامها ومعالجتها.	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. نشر المعايير التي يتوجب على الحكومة استخدامها للإفصاح عن البيانات المفتوحة،و كيفية إتاحة هذه المعلومات	مكتمل
5. تطوير وإصدار أدوات لقياس جودة البيانات المفتوحة المتوفرة ونشر تقارير ربعية	ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: أ. إضافة مؤشر قياس على البيانات في نافذة البيانات المفتوحة على الموقع الالكتروني للحكومة الالكترونية ويعنى هذا المؤشر بقياس انفتاحية البيانات الواردة في الموقع.	جزئي
6. تصميم برنامج لقياس قدرات الدوائر الحكومية فيما يختص بنشر البيانات الحكومية المفتوحة، وعلى اثره تنفيذ برنامج لرفع الكفاءة وبناء القدرات	ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: أ. تصميم استبيان لمعرفة البيانات التي يجب أن تعطيها الحكومة اولوية في توفيرها ونشرها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة، ولقياس قدارت الجهات الحكومية في فهمها للبيانات المفتوحة والإجراءات المتعلقة بها.	محدود

ثالثاً: الالتزامات التي تحققت بشكل محدود

هي الالتزامات التي تحققت مؤشرات الأداء التابعة لها بنسبة متوسط الى منخفض وقد تحقق أربعة التزامات وهي:

الالتزام الثاني: تعزيز التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام معلومات نظام العدالة

قامت الحكومة الأردنية بتنفيذ الإجراءات التالية التي تصب في موضوع الإلتزام إضافة للعمل على تنفيذ مؤشرات الالتزام:

أ. إقرار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لعام 2017

ب. إقرار نظام الخبرة أمام المحاكم القضائية و تعليمات شؤون الخبرة أمام المحاكم القضائية

ج. صدور تعليمات اعتماد مترجمي لغة الإشارة لعام 2018

مؤشر التنفيذ	الانجاز	
1. إنشاء فريق عمل يضم الجهات ذات العلاقة ومن ضمنها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة غير الحكومية وتصميم إطار عمله	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. تشكيل فريق عمل بقيادة وزارة العدل لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لنظام العدالة ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: ب.إضافة أعضاءجدد لفريق العمل المشكل لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لنظام العدالة	جزئي
2. حصر إطار المعلومات والبيانات التي لا غنى عنها للتعرف على إجراءات المحاكم والأدلة الإرشادية والتي يجب توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة بريل أو بطرق مبسطة أخرى.	ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: أ. مراجعة دليل الخدمات ومناقشة البيانات والتي تخص الخدمات التي تقدمها المحاكم ومن الممكن ترجمتها للأشخاص من ذوي الاعاقة أثناء اجتماعات فريق العمل المشكل لتنفيذ هذا الالتزام	محدود
3. إجراء تصاميم لعينات اختبارية من الوثائق لاستخدامها في عدد محدود من المحاكم المركزية	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ. وضع لوحات إرشادية مترجمة إلى لغة بريل في دائرة تنفيذ عمان ودائرة الادعاء العام عمان ما تم تنفيذه خلال السنة الثانية: أ. وضع لوحات إرشادية مترجمة إلى لغة بريل في محكمة أحداث عمان ب.إعداد قاموس قانوني بأهم المصطلحات التي تستخدم في المحاكم بلغة الإشارة	محدود
4. قياس فاعلية الوثائق المُعدة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مجموعات استخدام تضم أشخاص من ذوي الإعاقة من مختلف أنواع الإعاقات	ما تم تنفيذه خلال السنة الأولى: أ.اختبار اللوحات الإرشادية المترجمة الى لغة بريل من قبل أشخاص ذوي إعاقة بصرية	محدود
5. زيادة عدد الوثائق المُعدة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة في المحاكم الأردنية بنسبة لا تقل عن 1% من مجموع هذه الوثائق		لم يبدأ

أما الإلتزام الآخر الذي كان التنفيذ فيه محدود فهو الالتزام 4 (أ): الشكاوى والمظالم المتعلقة بالانتهاكات الواقعة على المواطنين. حيث لم تعمل الحكومة الأردنية على تنفيذ مؤشرات الأداء الخاصة به ، ولكن قد قام مكتب المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان بالشراكة مع مؤسسة المجتمع المدني «محامون بلا حدود»، بتنفيذ دراسة حول إنشاء نظام الشكاوى الوطني لانتهاكات حقوق الإنسان، تم من خلالها دراسة الأطر القانونية للجهات التي تستقبل الشكاوى والمظالم المتعلقة بحقوق الإنسان وخصائص نظام الشكاوى الفعال، حيث تعتبر هذه الدراسة كخارطة طريق لتنفيذ هذا الالتزام وعليه تم إعطاءه درجة «محدود».

التوصيات

الالتزام 1

تعزيز الإطار التشريعي الناظم للوصول إلى المعلومات

1. إلغاء اشتراط وجود مصلحة مشروعة لطالب المعلومة في قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وجعل حق الحصول على المعلومات متاحاً للجميع دون اشتراط مصلحة معينة.
2. ضرورة العمل على تصنيف المعلومات في كافة مؤسسات الدولة الأردنية لتفادي الحكم الشخصي من قبل الموظفين على مدى سرية المعلومات ولتفادي التضارب بين القوانين التي تقيد الحصول على بعض المعلومات.
3. تعديل قانون حماية أسرار ووثائق الدولة ليواكب الممارسات الفضلى فيما يتعلق بالسرية وتصنيف المعلومات.
4. توسيع الفريق الوطني المشكل لغايات تنفيذ الالتزام ليشمل عدد أكبر من أصحاب المصلحة بما فيهم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

الالتزام 2

تعزيز التسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لاستخدام معلومات نظام العدالة

1. تدريب القضاة وأفراد الضابطة العدلية على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التقاضي والوصول للمعلومات على قدم المساواة مع الآخرين، واليات التواصل الفعال معهم.
2. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل وصولهم للمعلومات المتعلقة بنظام العدالة.
3. توفير مترجمي إشارة معتمدين بشكل مجاني في المحاكم على ان يكونوا قادرين على فهم لغة الإشارة العامية وليس فقط اللغة المعتمدة عالمياً.
4. توفير هيئة قضائية مختصة للتعامل مع الأشخاص من ذوي الإعاقة والنظر في قضاياهم.
5. عدم اقتصار الالتزام على الإعاقات الجسدية بل شمول أيضا الإعاقات الذهنية.
6. إعطاء قضايا الأشخاص من ذوي الإعاقة ترميز خاص بحيث يتم توفير ما يلزم لهم قبل وأثناء المحاكمة، من قاعات خاصة أو تجنيبهم أوقات الإنتظار.
7. إشراك أكبر عدد ممكن من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة في الاستشارة وتنفيذ هذا الالتزام.

الالتزام 3

تعزيز الإطار الناظم لحرية الإعلام

1. تعديل قانون المطبوعات والنشر لزيادة مساحة الحرية للإعلام والصحافة.
2. تعديل كافة النصوص القانونية التي تتيح توقيف الإعلامي / الصحفي قبل صدور قرار قضائي نهائي بحقه.
3. ايجاد إرادة سياسية شاملة وجادة من شأنها تعزيز الحريات الإعلامية والاستجابة لما جاء في الأوراق النقاشية الملكية بشأن الحريات الاعلامية.
4. مراجعة كافة القوانين والتشريعات التي من شأنها إعاقة الحريات الإعلامية ولو بطريقة غير مباشرة وذلك بعد وضع مصفوفة متكاملة لكافة التشريعات المؤثرة على الحريات الإعلامية

الالتزام 4

تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل بها بجدية بما في ذلك إحالتها إلى القضاء

أ. الشكاوى والمظالم المتعلقة بالانتهاكات الو اقعة على المواطنين

1. حصر الجهات الرسمية التي تستقبل شكاوى وتظلمات المواطنين ودراسة الإطار القانوني لكل جهة، وتشكيل فريق عمل من خبراء وتقنيين لبناء قاعدة البيانات.
2. إيجاد وضع قانوني واضح لمكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان لتكون له صلاحيات واضحة في استقبال الشكاوى وتنسيق إرسالها ومتابعتها مع الجهات المختصة.
3. تصنيف الشكاوى بناء على درجة خطورتها ووضع أطر زمنية لحلها وآليات تصعيد لحلها.
4. إدراج أيقونة خاصة وسياسات واضحة في منصة بخدمتكم لتشمل هذا الالتزام.

ب. الشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المتعلقة بتقديمها

1. وجود تعليمات واضحة تبين أن لمقدمي الشكاوى الحماية التامة خاصة الشكاوى التي تتمتع بدرجة من الخطورة، لتشجيع المواطنين على تقديم شكواهم.
2. تكثيف الحملة الترويجية لتصل جميع المواطنين في جميع مناطق المملكة، بحيث تروج هذه الحملة لنظام استقبال الشكاوى وتطبيق «بخدمتكم» على أن تشمل هذه الحملة أيضاً على شرح آلية تقديم الشكاوى لتشجيع المواطنين على تقديم الشكاوى.
3. الالتزام بما جاء بالتعليمات التنظيمية والإجرائية لمنصة (بخدمتكم) لسنة 2018 ، وتوحيد الرابط الخاص بتقديم الشكاوى على المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية، بحيث تحتوي على رقم مركز الإتصال الوطني، ورابط تطبيق "بخدمتكم" وتكون الحقول موحدة ومتماثلة تماما لحقول إرسال الشكوى في المنصة.

الالتزام 6

تطوير مستوى الرعاية الصحية وحوسبة القطاع وربطه الكترونياً

1. إنشاء قاعدة بيانات لتاريخ المريض الطبي ابتداءً من شهادة الميلاد وزيارات الأطباء كافة، وكل مطعوم أو دواء يتم وصفه للمريض. على أن تكون هذه البيانات متاحة لكل من المريض والأطباء المشمولين بقاعدة البيانات، ويمكن عند زيارته لأي طبيب الاطلاع على تاريخ المريض مما يسهل عملية التشخيص ووصف الأدوية.
2. تحديث موقع وزارة الصحة الالكتروني وزيادة الخدمات المقدمة الكترونياً، وإتاحة المجال لتقييم الأطباء والخدمات الطبية عبر الموقع.

الالتزام 7

تطوير مرصد تفاعلي لرصد تنفيذ الخطط الحكومية والتقدم المحرز في إنجازها من قبل المواطن

حصر الخطط والاستراتيجيات الحكومية المعمول بها، وإعادة هيكلتها لضمان عدم التكرار وعدم التضارب، وإتاحة كافة الخطط عبر موقع الكتروني شامل، ونشر تقارير ربعية عن مستوى التقدم في كل خطة وإتاحة المجال للمواطنين بتتبع الخطط وإبداء الملاحظات والتعليقات حولها في كافة المراحل ابتداءً من التصميم وحتى الانتهاء من تنفيذها

الالتزام 8

تبني مبدأ الإفصاح عن الموازنات وفق المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي

إصدار تقارير شهرية للإنفاق الحكومي وآلية توزيع الإيرادات، بصيغة يستطيع فيها المواطنون من غير أصحاب الخلفية الإقتصادية فهمها وإدراك أوجه الإنفاق الحكومي جيدا من خلال تعزيز النصوص التوضيحية المرفقة والمعلومات التي توضح خلفية بنود الموازنة وأرقامها.

الالتزام 9

تطوير سياسات شفافة وتشاركية فيما يخص تحديات التغيرات المناخية

1. مضاعفة الجهود لتوفير قاعدة بيانات خاصة بالتغير المناخي في الأردن، ونشر بعض المخرجات والنتائج السنوية في نشرات توعوية دورية للمواطنين وصناع القرار، والربط بين مؤسسات الأبحاث العلمية والحكومة لتشارك المعلومات بينهم بشكل مستمر و ممؤسس.
2. توفير معلومات مناسبة وقابلة للفهم للمواطنين حول التغير المناخي من خلال عمل دليل إرشادي للمواطنين حول واقع وخطورة التغير المناخي في المنطقة وتقديم أفكار لما يمكن للمواطن فعله من أجل الحفاظ على البيئة من التغير المناخي

الالتزام 10

تنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة

1. نشر الوعي بين المواطنين بثقافة البيانات المفتوحة ليكونوا قادرين على استخدام البيانات بالأطر الصحيحة، وضرورة أن تشمل البيانات المفتوحة كافة البيانات الحكومية وأن يكون الأصل بالبيانات الانفتاح وليس السرية.
2. ضرورة أن تشمل البيانات المفتوحة جميع خدمات وأنشطة الجهة الحكومية، والتي من شأنها أن تكون ذات قيمة للمتعامل أو زائر الموقع.
3. جعل النافذة المختصة بالبيانات المفتوحة بوابة تفاعلية، لتسمح للمستخدمين بإبداء ارائهم وتعليقاتهم.
4. توفير خاصية للأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل وصولهم إلى البيانات المفتوحة.
5. التحقق من جودة البيانات المتاحة عبر البوابة وإيجاد معايير خاصة لتقييمها

هذا التقرير...

هو ناتج مجهود جماعي لفريق من الباحثين والمستشارين المختصين في تقييم الأداء الحكومي حيث يُقيّم هذا التقرير مدى تنفيذ الحكومة لالتزاماتها الواردة في الخطة الوطنية الثالثة للأردن ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة OGP.

ويأتي هذا التقرير كجزء من برنامج راصد لمراقبة الأداء الحكومي، والذي يشكل بدوره عنصراً أساسياً من رؤية مركز الحياة في دعم الإصلاح السياسي والإقتصادي في الأردن.

تم تنفيذ هذا التقرير بدعم سخي من الشعب الأمريكي ومن خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، ويعتبر هذا المحتوى من مسؤولية مركز الحياة - راصد، ولا يعكس بالضرورة آراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، أو آراء الحكومة الأمريكية.

Al-Hayat Center - RASED مركز الحياة - راصد

Tel: +962 6 5377 330
Fax: +962 6 5377 230
Website: www.hayatcenter.org
Website: www.rasedjo.org
www.facebook.com/HAYATCENTERJO
www.facebook.com/rased.jordan
E-mail: info@hayatcenter.org